البنك المركزى المصرى
المعهد المصرفى

سلسلة أوراق للمناقشة

(الورقة الثانية والعشرون)

9 - SEP 1999
RECEIVED

الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات
مع التركيز على الخدمات المالية

الدكتور يسرى على مصطفى
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
بنك مصر أمريكا الدولى

سبتمبر ١٩٩٨

مقدمة عامة

يمر القطاع المصرفى فى الوقت الحاضر بمرحلة هامة من التطوير والتحديث. ويتأثر النشاط المصرفى تأثراً مباشراً بما يجرى على الساحة الدولية من تطورات اقتصادية وايضاً بما يتم داخل مصر من جهود تستهدف الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى.

وإيمانا من المعهد المصرفى بأهمية الحوار فى هذه المرحلة الهامة التى يمر بها الاقتصاد المصرى فانه يسعدنا أن نصدر هذه السلسلة من "أوراق للمناقشة ". وتتضمن كل ورقة موضوعاً من موضوعات الساعة ، وتستهدف طرح أفكار جديدة أو تصور للتعامل مع المشاكل والتطورات القائمة ، حتى تلقى هذه الافكار والتصورات نصيبها من الحوار الواسع البناء بهدف الوصول الى أفضل الحلول للقضايا الراهنة.

ولا يفوتنا أن نشير الى أن ما يرد فى هذه الاوراق انما يعبر عن آراء كاتبيها ، دون أن تعبر بالضرورة عن رأى البنك المركزى المصرى أو المعهد المصرفى.

ونأمل أن تؤدى هذه السلسلة دورها الذى نرجوه فى خدمة القطاع المصرفى فى مصر.

اسماعيل حسن محمد

محافظ البنك المركزى المصرى

ورئيس مجلس أمناء المعهد المصرفى

الاتفاقيـــة العامة للتجارة فى الخدمـــــات
مع التركيز على الخدمات الماليـــــة

نعرض فيما يلى على التوالـــــى :

أولاً : نشأة وتطور الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجـــات) [١].

ثانيـــــــاً: التعريف بكافة جوانب الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (الجـــاتس) [٢] مع التركيز على الخدمات الماليـــــة.

ثالثـــــــاً: تقييم الجـــــاتـــــس .

أولا : الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجـــــات)
GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE (GATT)

١ - نشأة الجـــات : اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة فى فبراير ١٩٤٦ قرارا بعقد مؤتمر دولى للتجارة والعمل حيث ساد الاتجاه نحو الحماية بوضع القيـود التعريفية (الرسوم الجمركية) وغير التعريفية (الحصص مثلا) على انتقال السلع وذلك بعـد الحرب العالمية الثانية . وتم تشكيل لجنة تحضيرية انتهت فى أغسطس ١٩٤٧ من أعمالـها بإعداد تقرير عن مشروع ميثاق بإنشاء منظمة دولية للتجارة (ITO). وعلـى ضـوء مـا توصلت إليه اللجنة التحضيرية ،عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل فـى هافانـا فـى نوفمبر ١٩٤٧ ، وأقر نص ميثاق منظمـــة التجـارة الدوليـة (ميثـاق هافانـا). إلا أن المجهودات فى اتجاه إنشاء منظمة التجارة الدولية لم تنجح. وبالتزامن مع هذا الاتجاه كـانت هناك مجهودات أخرى مستقلة عن المجهودات الأولى تمت تحت إشراف اللجنة التحضيريـــة حيث جرت مفاوضات حول تخفيض التعريفات الجمركية . وأسفرت هذه المفاوضات عن عقد

---

(١) إستخدم مختصر الجات {GATT} فى هذه الدراسة للتعبير عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة:
- اتفاقية الجات ١٩٤٧ للتعبير عن الاتفاقية منذ نشأتها.
- اتفاقية الجات ١٩٩٤ للتعبير عن الجات بعد توسع نشاطها نتيجة جولة اورجواى.

(٢) إستخدم مختصر الجاتس {GATS} فى هذه الدارسة للتعبير عن الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات .

" الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " . ووقع على المحضر النهائى لهذه الاتفاقية فى ١٩٤٧/١٠/٣٠ ثلاثة وعشرون دولة وبدأ سريانها فى أول يناير ١٩٤٨ ، ويطلق على الدول أعضاء جات ١٩٤٧ " الأطراف المتعاقدة " .

وقد بدأ عدد الدول النامية التى تنضم إلى جات ١٩٤٧ يتزايد بشكل ملحوظ بعد إضافة فصل رابع للاتفاقية يتكون من ثلاث مواد تضمنت بعض الالتزامات على الدول المتقدمة لصالح الدول النامية بمنحها بعض المعاملة التفضيلية لمساعدتها على تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دول الكومنولث الجديد ودول شرق أوروبا قد بدأت تتقدم بطلبات للانضمام لجات ١٩٩٤ وذلك بعد التحول الجذرى فى السياسة الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية منذ عام ١٩٨٦ فى اتجاه التحرير الاقتصادى والأخذ بآليات السوق والديمقراطية والتعددية الحزبية ..... وكذلك تقدمت الصين بطلب للانضمام لجات ١٩٩٤.

وبذلك يمكن القول أنه قد أصبح لجات ١٩٩٤ الصفة العالمية . وقد ارتفع عدد أعضاء الجات فى نهاية عام ١٩٩٧ إلى (١٣٢) دولة ٨٠ % منها من الدول النامية؛ من بينها خمس دول عربية هى مصر وتونس والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين.

٢ - الانضمام للجات : نعرف فى علم الاقتصاد أن كل قرار اقتصادى له عائد وله عبء أو تكلفة أو كما يقال " ليس هناك غذاء مجانى There is no free lunch " . كذلك فان الانضمام للجات له عائد وله تكلفة، فقد كان على كل دولة ترغب الانضمام لاتفاقية جات ١٩٤٧ أن تلتزم بأن تمنح باقى الدول الأعضاء تنازلات فى صورة تخفيضات فى القيود الجمركية أو ربط للرسوم الجمركية مقابل ما تحصل عليه بعد عضويتها من مزايا فى هذه المجالات من الدول الأعضاء الأخرى . وقد زادت تكلفة أو ثمن الانضمام لاتفاقية جات ١٩٩٤ أى لمنظمة التجارة العالمية بعد جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، حيث توسعت موضوعات التفاوض وشملت موضوعات جديدة وبالتالى التزامات جديدة ، وحيث أصبحت الدولة تلتزم ليس فقط بقبول قواعد ومبادئ الجات وانما أيضا بإجراء التعديلات على الأوضاع الاقتصادية والتشريعات الوطنية كى تتفق مع الالتزامات الواردة فى الاتفاقيات التى أسفرت عنها المفاوضات . وأعضاء اتفاقية الجات ١٩٩٤ أى منظمة التجارة العالمية هى الدول أعضاء اتفاقية الجات ١٩٤٧ بعد تقديم تنازلاتهم فى مجال تحرير تجارة السلع وكذلك جداول الالتزامات المحددة فى مجال تجارة الخدمات.

وقد سمحت اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية للدول الأقل نمـــوا بعـــدم تقديم تنازلات إلا فى الحدود التى تتفق مع إمكانياتها ومرحلة التنمية (مادة ١١). وقد سمح للأعضاء الجدد بالانضمام إلى اتفاقية الجات ١٩٩٤ بالشروط التى يتفق عليها بيـــن الـــدول الراغبة فى الانضمام ومنظمة التجارة العالمية.

٣ - أهداف الجـــات : تتضمن اتفاقية جات ١٩٤٧ القواعد والمبادئ التى تحكـــم التجارة الدولية فى السلع بهدف تنظيم وتحرير هذه التجارة . كما تتضمن أحكامـــا لفـــض المنازعات فى حالة شكوى أى دولة عضو لمخالفة دولة عضو أخرى لنصوص الاتفاقيـــة أو لاخلالها بالتزاماتها . وقد تم تطوير هذا النظام فى إطار اتفاقيـــة الجات ١٩٩٤ كما توســعت أهدافها وتجاوزت البعـــد التجارى السلعى كما يتضح من البند التالى.

٤ - كيفية مباشرة الجات نشاطها : تباشر الجات نشاطها عن طريق عقد جـــولات للمفاوضات ، وقد عقدت حتى الآن ثمان جولات اقتصرت الخمـــس جـــولات الأولـــى علـــى التفاوض حول تخفيض التعريفة الجمركية ، وإلى جـــانب ذلك أســـفرت الجـــولة السادســـة - جولة كيندى - التى شـــاركت فيـــها ٦٢ دولـــة وعُقـــدت فـــى جنييـــف خـــلال الفـــترة ١٩٦٤/١٩٦٧ عن اتفاقية بشأن موضوع مكافحة الإغراق . أما الجولة السابعة - جولـــة طوكيو- والتى بدأت فى ١٩٧٣/٩/١٢ وانتهت فى ١٩٧٩/٤/١٢ وشاركت فيـــها (١٠٢) دولة فقد أسفرت - إلى جانب تخفيض القيود الجمركية التعريفية وغير التعريفيـــة - عـــن تسع اتفاقيات يكون الانضمام إليها اختيارياً بالنسبة للأطراف المتعاقدة. وعلى سبيل المثـــال فقد انضمت مصر إلى سبع من هذه الاتفاقيات التسع ، وأسفرت جولة طوكيـــو أيضـــا عـــن إقرار قاعدة التمكين (Enabling clause) والتى تعمل الدول المتقدمة الأعضاء بمقتضاهـــا على تمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتحقيق التنميـــة الاقتصاديـــة فيـــها وزيادة مساهمتها فى التجارة الدولية حيث تتمكن من الحصول على مزايا دون تعميمها علـــى الدول الأخرى الأعضاء فى الجات .

وتختلف جولة المفاوضات الثامنة "جولة أورجواى" عن الجولات الســـبع الســـابقة حيث أسفرت عن :

١ - إنشاء إطار تنظيمى جـــديـــد هـــو مـــنـــظـــمة التجـــارة العالميـــة World Trade Organization (WTO) والتـــى بـــدأت نشـــاطها فـــى ١٩٩٥/١/١ ويتكون هيكلها التنظيمى من :

- مؤتمر وزارى ينعقد مرة على الأقل كل سنتين ، يضطلع بمهام المنظمة وله سلطة اتخاذ القرارات فى كل المسائل المنصوص عليها فى الاتفاقيات متعددة الأطراف إذا طلب ذلك أحد الأعضاء. وينشئ المؤتمر الوزارى ثلاث؛ لجان الأولى للتجارة والتنمية من مهامها إعداد تقرير دورى ورفعه إلى المدير العام لمتابعة ما ورد فى الاتفاقيات لصالح البلدان الأقل نموا ، واللجنة الثانية لقيود ميزان المدفوعات والثالثة للميزانية والشئون الإدارية . ويتولى كل من هذه اللجان المهام التى تنص عليها اتفاقية إنشاء المنظمة واتفاقيات التجارة متعددة الأطراف أو ما يعهد به إليها المجلس العام . وقد اجتمع المؤتمر الوزارى حتى الآن مرتين الأولى فى سنغافورة خلال ديسمبر ١٩٩٦ والثانية فى جنيف فى بداية عام ١٩٩٨ .

- مجلس عام ، ويضطلع بمهام المؤتمر الوزارى فى الفترات ما بين انعقاده ، وكذلك بالمهام التى تنص عليها اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، ويجتمع كلما دعت الحاجة لذلك ، وينعقد - كلما يكون ذلك مناسبا - للاضطلاع بمسئوليات جهاز تسوية المنازعات أو بمسئوليات جهاز مراجعة السياسات التجارية .

- ثلاثة مجالس متخصصة أحدها لتجارة السلع والثانى لتجارة الخدمات والثالث لحقوق الملكية الفكرية ، وتعمل هذه المجالس تحت الاشراف العام للمجلس العام . ويشرف كل من هذه المجالس الثلاثة على الاتفاقيات الخاصة به كما يضطلع كل منها بالمهام التى تسندها إليه الاتفاقية الخاصة به أو المجلس العام . ويمكن أن تنشئ كل من هذه المجالس لجان فرعية. (مادة ٤ من اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية).

٢ - إخضاع السلع السابق استثناؤها لأحكام اتفاقية الجات ١٩٩٤ وهى السلع الزراعية ومجموعة المنسوجات والملابس وذلك خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات .

٣ - إعادة النظر فى بعض مواد اتفاقية الجات ١٩٤٧ بهدف تعديلها أو تفسيرها أو وضع ضوابط لحقوق والتزامات الدول ، فضلا عن مراجعة عدد من الاتفاقيات التى أسفرت عنها المفاوضات فى الجولة السابقة (جولة طوكيو) .

٤ – ثلاث اتفاقيات تتناول موضوعات جديدة لأول مرة يتم التفاوض حولها فى إطار الجات: أولها يتعلق بالجوانب التجارية للاستثمار، وثانيتها تتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وثالث هذه الاتفاقيات يتعلق بالتجارة الدولية فى الخدمات. ونتناول بشيء من التفصيل فيما يلى هذه الاتفاقية الأخيرة .

ثانيا : الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (الجاتس) [١] :
GENERAL AGREEMENT ON TRADE IN SERVICES (GATS)

١ – تطور قطاع الخدمات : أخذ قطاع الخدمات يجذب الاهتمام فى العالم مع تنامى دوره فى النشاط الاقتصادى. ذلك أن بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تشير إلى زيادة الأهمية النسبية للناتج المتولد فى قطاع الخدمات إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٣ فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية، كما يتضح من الجدول التالى:[٢]

	الدول المتقدمة (%)			الدول النامية (%)		
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٣
الزراعة	٤	٣	٢	١٨	١٦	١٣
الصناعة	٣٧	٣٣	٣١	٣٩	٣٦	٣٧
الخدمات	٥٩	٦٤	٦٧	٤٣	٤٨	٥٠

وتشير بيانات صندوق النقد الدولى إلى زيادة الصادرات الخدمية العالمية من ٨٥٢ مليون دولار بنسبة ٢٠,٤% من اجمالى التجارة العالمية عام ١٩٩٠ إلى ١٠٩٩ مليون دولار بنسبة ٢٢,٥% عام ١٩٩٤ [٢] . وتحققت الزيادة فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية ، وان كانت قيمة الصادرات الخدمية فى الدول النامية متواضعة جدا بالقياس بقيمتها فى الدول المتقدمة ، كما يتضح من الجدول التالى [٣] :

(1) GATT SECRETARIAT, THE RESULTS OF THE URUGUAY ROUND OF MULTILATERAL TRADE NEGOTIATIONS, THE LEGAL TEXTS, GENEVA, JUNE 1994 pp. 325 - 364.
(2) UNCTAD: HANDBOOK OF INTERNATIONAL TRADE AND STATISTICS 1995, TABLE 6 - 3
(3) I M F. BALANCE OF PAYMENT STATISTICS YEARBOOK, PART 2, 1995 TABLES B/2 B/3, pp.13-15.

(•)

	قيمة الصادرات الخدمية		نسبتها إلى اجمالى التجارة العالمية	
	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٩٤
	بالمليون دولار أمريكى		(%)	(%)
الدول المتقدمة	٦٧٧	٨٢٧	٧ر٢١	٦ر٢٢
الدول النامية	١٧٥	٢٧٢	٣ر١٦	٩ر١٧
قيمة الصادرات العالمية	٨٥٢	١٠٩٩		

٢- تطور محاولات تحرير تجارة الخدمات : كانت هناك محاولات من عدد من الدول المتقدمة منذ بداية الثمانينات لتحرير التجارة العالمية فى الخدمات وبصفة خاصة بعد أن بدأت ميزتها النسبية فى تصدير السلع تنخفض نتيجة منافسة عدد من الدول النامية التى تطورت فى مجال التصنيع مثل دول جنوب شرق أسيا... الخ. وقد أخذت المبادرة فى هذا المجال الولايات المتحدة الأمريكية حيث بدأت مفاوضات مع عدد من الدول المتقدمة خاصة دول المجموعة الأوروبية واليابان بهدف تحرير التجارة فى الخدمات. وعندما بدأ الحديث عن عقد جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى إطار الجات اتجهت المحاولات إلى إدراج موضوع تحرير التجارة العالمية فى الخدمات فى جدول أعمال الموضوعات التى يتم التفاوض حولها فى إطار الجات ، وبذلك تتسع دائرة المفاوضات لتشمل الدول النامية والدول الأخرى الأعضاء فى الجات. وبالفعل فقد طرح موضوع تجارة الخدمات فى الاجتماع التحضيرى لجولة اورجواى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ فى بونتادلسته وصدر عن هذا الاجتماع إعلان وزارى سمى " إعلان بونتادلسته" تضمن بدء جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف " جولة اورجواى" . وينقسم هذا الإعلان إلى قسمين :

- القسم الأول : ويشمل (١٤) موضوعا تتعلق بالمفاوضات حول التجارة العالمية للسلع وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار وعدد من الموضوعات فى مجال نظام عمل الجات وتعديل اتفاقيات جولة طوكيو .

- القسم الثانى : يتعلق بالمفاوضات حول موضوع واحد هو التجارة العالمية للخدمات.

(•) حسبت النسب من بيانات الجدولين . وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الخدمات طبقاً لتعريف UNCTAD و IMF يختلف عن مفهوم الخدمات فى اتفاقية تحتس.

وقد تضمن إعلان بونتادلسته تكوين لجنة المفاوضات التجارية TRADE NEGOTIATING COMMITTE (TNC) تجتمع على مستوى كبار الرسميين (SENIOR OFFICIALS) ويرأسها مدير عام الجات نيابة عن وزير تجارة أورجواى ، وتكون مهمتها الإشراف على مجموعات التفاوض الخمسة عشرة ويتبعها:

- مجموعات التفاوض حول السلع وعددها (١٤) لجنة مفاوضات GROUPS ON NEGOCIATIONS ON GOODS (GNG)

- مجموعة التفاوض حول الخدمات GROUP ON NEGOCIATIONS ON SERVICES (GNS)

ويعتبر إفراد قسم خاص منفصل عن القسم الأول من الناحية القانونية وإنشاء مجموعة تفاوض مستقلة حول تجارة الخدمات، هو الحل التوفيقى الذى تم التوصل إليه لإدخال التفاوض حول الخدمات فى جولة أورجواى بحيث تكون هذه المفاوضات خارج الإطار القانونى للجات. وعلى ذلك فقد تم تأجيل البت فى مشروع اتفاقية الجاتس وكذلك فى موضوع ارتباط اتفاقية التجارة فى الخدمات بالجات ، وبأن يكون هناك إلزام قانونى بفرض قواعد الجات على تجارة الخدمات واقرار الجهة التى تتولى تنفيذ الاتفاقية إلى نهاية المفاوضات. لذلك فقد وقع وزراء الدول المشاركة فى الاجتماع على القسم الثانى المتعلق بالمفاوضات حول تجارة الخدمات بصفتهم ممثلين لحكوماتهم وليس بصفتهم ممثلين عن الأطراف المتعاقدة.

وقد عارضت الدول النامية فى إدخال موضوع تجارة الخدمات فى الإطار القانونى للجات حتى لا يكون التحرير وتيسير دخول خدمات الدول المتقدمة إلى أسواق الدول النامية وتطبيق قواعد ومبادىء الجات على تجارة الخدمات هو الهدف الرئيسى للمفاوضات ، حيث تطورت أنشطة الخدمات فى الدول المتقدمة تطورا كبيراً معتمدة على تكنولوجيا متطورة ورأسمال كبير، وهما العنصران اللذان ينقصان أغلب الدول النامية، وبالتالى فقد تخلفت أنشطة الخدمات فيها ولذا لن تكون المنافسة عادلة. ومن الأسباب الرئيسية لمعارضة الدول النامية هو أن التصور المطروح فى البداية كان التوصل إلى اتفاق للتحرير الفورى للخدمات. ومن الأسباب الأخرى التى استند إليها بعض الدول الأعضاء فى عدم إدخال موضوع تجارة الخدمات فى الإطار القانونى للجات أن بعض أنشطة الخدمات ترتبط باعتبارات غير اقتصادية مثل الأمن القومى والقيم والعادات والتقاليد وخدمات الاعلام... الخ، وأن تحديد مفهوم تحرير التجارة الدولية فى السلع - الذى كان الهدف الرئيسى للجات

منذ نشأتها - واضح حيث يعنى التخفيض التدريجى للقيود التعريفية وغير التعريفية عند انتقال السلع عبر الحدود. أما بالنسبة لتجارة الخدمات فهى غير منظورة وغير ملموسة وغير قابلة للشحن أو التخزين، وبالتالى فهناك أساليب مختلفة لتوصيل الخدمة. وتتمثل القيود فى التشريعات والإجراءات التى تضعها الدولة لتنظيم تقديم الخدمة ، وبالتالى فلابد أن يكون موضوع المفاوضات بحث هذه التشريعات الوطنية والإجراءات بهدف التخفيف منها أو إلغائها مما يعنى المساس بمفهوم السيادة الوطنية بالمفهوم التقليدى.

وقد ركزت الدول النامية خلال المفاوضات على البعد التنموى كهدف للمفاوضات حول موضوع التجارة فى الخدمات . بمعنى أن أى اتفاق يتم التوصل إليه لابد أن يؤدى إلى دعم وتنمية أنشطة الخدمات ، وزيادة صادرات الدول النامية من الخدمات، وأن يكون التحرير تدريجيا ، وأن يتم شمول تعريف الخدمات وأن تعطى أولوية فى التحرير لأنشطة الخدمات التى تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية مثل نشاط انتقال العمالة عبر الحدود... وأن تحرير التجارة فى الخدمات ليست هدفا فى حد ذاته وإنما يعتبر أحد الوسائل التى تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ودعمت الدول النامية موقفها هذا بما ورد فى إعلان بونتادلسته من أن هدف المفاوضات حول التجارة فى الخدمات هو التوصل الى اتفاق متعدد الأطراف لتنظيم هذه التجارة وأنشطتها المختلفة فى إطار من الشفافية والتحرير التدريجى مما يؤدى إلى زيادة حجم تجارة الخدمات كوسيلة لدفع عملية التنمية الاقتصادية لجميع الأطراف وخاصة الدول النامية .

وكان من المفروض أن تنتهى مفاوضات جولة أورجواى فى ديسمبر ١٩٩٠ وبالفعل عقد الاجتماع الختامى فى بروكسل فى ١٩٩٠/١٢/٣ . حضرته (١٠٧) دولة واستمر خمسة أيام ، وانتهى بتمديد الجولة حيث لم تكن الخلافات قد حُلت حول بعض موضوعات التفاوض وخاصة موضوع الزراعة الذى كان موضع خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والمجموعة الأوروبية واليابان من جانب آخر. وقد انتهى الاجتماع بتكليف رئيس المؤتمر (وزير تجارة أورجواى) ومدير عام الجات بصفته رئيسا للجنة المفاوضات التجارية أن يدعو إلى اجتماع آخر حينما يكون الوقت مناسبا بعد حل النقاط الخلافية .

وفى يوم الأربعاء ١٩٩٣/١٢/١٥ أسفر إجتماع لجنة المفاوضات التجارية (TNC) التى تشرف على مجموعات التفاوض الخمسة عشرة ، ومنها مجموعة التفاوض حول الخدمات ، عن التوصية بالموافقة على الاتفاقات التى تعكس نتائج أعمال جولة أورجواى ومنها الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات . وبالتالى انتهت جولة اورجواى على مستوى المفاوضين . وقد حضر هذا الاجتماع ممثلين عن (١١٧) دولة ورفعت الاتفاقيات إلى الاجتماع الوزارى الذى عقد فى مدينة مراكش بالمغرب من ١٣ - ١٥ أبريل ١٩٩٤ الذى أقر هذه الاتفاقيات مع التحفظ بشرط التصديق عليها فى كل من الدول الأعضاء طبقا للإجراءات الدستورية فى كل منها ، وبالتالى انتهت جولة اورجواى على المستوى الرسمى وبدأ سريان هذه الاتفاقيات فى ١٩٩٥/١/١.

ويلاحظ أن المفاوضات حول جداول التخفيضات الجمركية على السلع امتدت حتى ١٩٩٤/٤/١٥ ، وأن المفاوضات حول جداول الالتزامات المحددة لبعض أنشطة الخدمات - أى تحرير تجارة الخدمات لعدد من الأنشطة ومنها الخدمات المالية - قد امتدت عدة مرات لتحسين المعروض . ويعنى ما سبق أنه قد تمت الموافقة على أول اتفاق دولى متعدد الأطراف فى مجال تجارة الخدمات ، والموافقة أيضا على ارتباط هذا الاتفاق بالجات: بمعنى أن الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية تلتزم تدريجيا بفتح أسواقها أمام تجارة الخدمات.

٣- <u>عناصر اتفاقية الجاتس :</u>

تتكون الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات من مقدمة وستة أجزاء :

<u>الجزء الاول</u> يشمل النطاق والتعريف - مادة واحدة مادة (١).

<u>الجزء الثانى</u> يشمل الالتزامات العامة - (١٤) مادة - المواد من (٢ - ١٥).

<u>الجزء الثالث</u> يشمل الالتزامات المحددة لأنشطة الخدمات والنصوص المتعلقة بتعديل جداول الالتزامات المحددة (٣) مواد - المواد من (١٦ - ١٨).

<u>الجزء الرابع</u> يشمل التحرير التدريجى - (٣) مواد المواد من (١٩ - ٢١).

<u>الجزء الخامس</u> يشمل الأحكام المتعلقة بالمشاورات الدورية وتسوية المنازعات والتعاون الفنى ومجلس التجارة فى الخدمات (٥) مواد - المواد من (٢٢ - ٢٦).

الجزء السادس يشمل التعاريف التى تساعد على إعداد جداول الالتزامات المحددة (٣) مواد - المواد من (٢٧ - ٢٩) و(٨) ملاحق أحدهما يتعلق بالاستثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وآخر يتعلق بانتقال العمالة المؤقتة اللازمة لتوريد الخدمات أو للإنتاج، وملحقان يتعلقان بالمفاوضات فى نشاط النقل البحرى ونشاط الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والأربعة ملاحق الباقية تتضمن بعض التفاصيل الخاصة بعدد من الأنشطة الخدمية وذلك لمعالجة خصائصها التى لا يغطيها الاطار العام للاتفاقية ومنها ملحقان بشأن الخدمات المالية.

٤- تعريف اتفاقية الجاتس للتجارة فى الخدمات :

وقد عرفت اتفاقية الجاتس التجارة فى الخدمات عن طريق أساليب تبادل الخدمات بين الدول ، حيث تنص المادة الأولى على أنها توريد الخدمة :

- من أراضى دولة عضو الى أراضى دولة عضو أخرى دون انتقال مورد الخدمة أو مستهلكها.
- من دولة عضو إلى مستهلك الخدمة من دولة عضو أخرى والمتواجد داخل حدودها.
- من خلال التواجد التجارى فى أراضى دولة عضو أخرى.
- من خلال تواجد أشخاص طبيعيين من مورد الخدمة فى أراضى دولة عضو أخرى.

وينطبق هذا التعريف للتجارة فى الخدمات على الخدمات المالية . وتعرف الخدمة المالية بأنها أية خدمة ذات طابع مالى يقدمها مورد خدمات مالية فى دولة عضو (ملحق الخدمات المالية) .

٥- شمول اتفاقية الجاتس :

تغطى التجارة فى الخدمات جميع أنشطة الخدمات القابلة للتجارة الدولية باستثناء الخدمات التى تقدمها الحكومة فى إطار ممارسة سلطاتها ، بشرط ألا تكون هذه الخدمات مقدمة على أساس تجارى، وأن تكون هذه الخدمات مقدمة بدون منافسة مع موردى خدمات آخرين. ويحدد ملحق الخدمات المالية المقصود بتعبير الخدمات الموردة فى إطار ممارسة السلطة الحكومية بالنسبة للخدمات المالية فى الآتى :

- الأنشطة التى تمارسها البنوك المركزية أو السلطات النقدية أو أى كيان عام آخر لتنفيذ سياسات نقدية أوسياسات خاصة بسعر الصرف.

- الأنشطة التى تشكل جزءاً من أى نظام رسمى للتأمينات الاجتماعية أو من أنظمة المعاشات بشرط أن تورد على أساس غير تجارى وبدون تنافس مع مورّد خدمة أو أكثر.

- غيرها من الأنشطة التى يمارسها أى كيان عام لحساب الحكومة أو بضمان منها أو باستخدام مواردها المالية بشرط أن تورد على أساس غير تجارى وبدون تنافس مع مورد خدمة أو أكثر.

كما يحدد ملحق الخدمات المالية لاتفاقية الجاتس المقصود بمورد الخدمة المالية بأنه أى شخص طبيعى أو إعتبارى لدى عضو ما يرغب فى توريد أو يقدم فعلا خدمة مالية. ولا يشمل مورد الخدمة المالية الجهات الآتية :

- الحكومة والبنك المركزى أو السلطة النقدية أو أية جهة تمتلكها أو تسيطر عليها الحكومة فيما عدا الجهات التى تقدم خدمات مالية على أسس تجارية.

- الجهات الخاصة التى تزاول أعمال تقوم بها عادة البنوك المركزية أو السلطات النقدية.

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من الدول المتقدمة أثارت خلال المفاوضات رغبتها فى استثناء بعض الانشطة الخدمية ، ومنها على سبيل المثال أنشطة النقل البحرى والنقل الجوى والإنتاج الفنى ... الخ. وكان موقف الدول النامية خلال المفاوضات ضرورة شمول الاتفاقية لجميع أنشطة الخدمات ذات الطابع التجارى . وأثار عدد كبير من الدول النامية موضوع تحرير انتقال العمالة بهدف الغاء القيود التى تفرضها الدول المتقدمة فى مواجهة انتقال العمالة ، ودعمت وجهة نظرها فى ذلك بأن اجتماع نصف المدة فى مونتريال فى ديسمبر ١٩٨٨ انتهى بالموافقة على شمول الاتفاق حرية انتقال عوامل الانتاج . ويلاحظ أن ملحق انتقال العمالة (الذى ظهر فى الاتفاقية تحت عنوان " ملحق بشأن حركة الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات بموجب الاتفاقية ") يغطى الأشخاص الطبيعيين بصفتين؛ الأولى بصفة مورد للخدمة بمعنى انتقال الأفراد واقامتهم بصفة مؤقتة فى سوق

التصدير بغرض توريد الخدمة ، والثانية بصفة عامل فى وحدة إنتاجية. وعلى ذلك لا يغطى هذا الملحق انتقال العمالة بالمفهوم الواسع أى للبحث عن عمل والإقامة الدائمة والأفراد الذين يطلبون الحصول على الجنسية .

وتغطى اتفاقية الجاتس العديد من الانشطة الخدمية نذكر منها :

- خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- خدمات النقل (البرى والبحرى والجوى).
- خدمات السياحة.
- الخدمات المهنية.
- خدمات المقاولات.
- الخدمات المالية وتشمل:-
  - جميع أنواع التأمين والخدمات المرتبطة به.
  - جميع الخدمات المصرفية التقليدية والتعاملات فى الأدوات الحديثة.
  - أعمال الأسواق المالية.

وبيان الأنشطة التى تشملها الخدمات المالية. كما جاءت فى ملحق الخدمات المالية لاتفاقية الجاتس ، هى كالآتي :

التأمين والخدمات المتصله بـــه :

١ - التأمين المباشر.

أ - على الحيـــاة.

ب - على بقية فروع التأمـــين.

٢ - إعادة التامين.

٣ - الوساطة فى التأمين.

الخدمات المساعدة للتأمين كالخدمات الاستشارية والاكتوارية وخدمات تقدير المخاطر.

الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية باستثناء التأمين:

٥ - قبول الودائع وغيرها من الأرصدة الأخرى التى تدفع عند الطلب.

٦ - الإقراض بجميع أنواعه.

٧ - التمويل التأجيرى.

٨ - جميع خدمات المدفوعات والتحويل النقدى بما فيها بطاقات الائتمان والدفع والخصم والشيكات السياحية والشيكات المصرفية .

٩ - الضمانات والالتزامـــات .

١٠ - التعامل للحساب الشخصى أو لحساب العملاء سواء بالتبادل فى سوق التعامل الحالى أو ما عدا ذلك كما يلـــى :

أ - أدوات سوق المال (بما فيها الشيكات والأوراق التجارية وشهادات الايداع).

ب - الصرف الأجـــنبى .

ج - المنتجات المشتقة، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر ، العقـــود الآجـلة والخيارات.

د - أدوات سعر الصرف وسعر الفائدة وتشمل بعض العمليات كالمبادلات واتفـاقات السعر المستقبلى .

هـ - الأوراق المالية القابلة للتحويل .

و- الأدوات الأخرى القابلة للتداول والأصول المالية وتشمل عمليات الذهب.

١١ - المساهمة فى إصدار كل أنواع الأوراق المالية بما فى ذلك القيام بمهام وكيل للاكتتاب والتوظيف وتوفير الخدمات المتصلة بمثل هذه الإصدارات.

١٢ - السمسـرة الماليـــة.

١٣ - إدارة الأصول كإدارة النقديـــة أو محـــافظ الأوراق الماليـــة ، وجميـــع أشـــكال إدارة الاستثمار الجماعى وإدارة صناديق المعاشات.

١٤ - خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية بما فيها الأوراق المالية والأدوات المشتقة وغيرها من الأدوات الأخرى القابلة للتداول.

١٥ - توفير ونقل المعلومات المالية ومعالجة البيانات المالية وبرامج الحاســـبات الآليـــة المتصلة بها من قبل موردى الخدمات المالية الأخرى.

١٦ - الخدمات الاستشارية وخدمات الوساطة وغيرها من الخدمـــات الماليـــة المســـاعدة لجميع الأنشطة المدرجة فى الفقرات الفرعية من (٥) إلى (١٥) بما فيها عمليات المعلومات والتحليل لغرض الإقراض والبحوث والاستشارات المتعلقـــة بالاســـتثمار والمحافظ الاستثمارية وتقديم المشورة بشأن عمليات شراء الشركات وإعادة هيكلتها.

٦- القواعد والمبادئ التى تنظم التجارة العالمية فى الخدمات :

تضمنت اتفاقية الجاتس القواعد والمبادئ التى تنظم التجارة العالمية فى الخدمات والتى ورد ذكرها فى أجزاء الاتفاقية المختلفة، وأساسا فى الجزء الثانى المتعلق بالالتزامات العامة [١] والتى تمثل القواعد والمبادئ العامة التى تطبق على جميع أنشطة الخدمات التى يشملها الاتفاق. ومن هذه القواعد والمبادئ ما يتعلق بالمعاملة الخاصة للدول النامية وللدول الأقل نموا . ومنها ما يعتبر التزاما على الدول المتقدمة لمصلحة الدول النامية .

وفيما يلى عرض لهذه القواعد والمبادئ:

١/٦ فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة للدول النامية وللدول الأقل نموا :

* تلزم اتفاقية الجاتس الدول المتقدمة بإنشاء نقاط استفسار فى مدى سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية لتزويد الأعضاء الآخرين بكافة المعلومات عن أنشطة الخدمات . وقد أعطت الاتفاقية قدرا من المرونة للدول النامية فيما يتعلق بالمدة الزمنية المقررة لإنشاء نقاط الاستفسار حيث نصت على أنه يمكن الاتفاق على مرونة مناسبة فى بلدان نامية محددة (مادة ٣ فقرة ٤).

* تسمح اتفاقية الجاتس للدول الأعضاء أن تكون أو أن تدخل فى اتفاقيات لتحرير التجارة فى الخدمات بشرط أن يكون للاتفاقية تغطية قطاعية كبيرة ، وأن تنص على إلغاء جميع أنواع التمييز القائمة بين الأطراف وعدم تقديم إجراءات تمييزية جديدة. وقد نصت الاتفاقية على ضرورة توفير المرونة فيما يتعلق بهذين الشرطين حين تكون بلاد نامية أطرافا فى مثل هذا الاتفاق (مادة ٥).

* تلزم اتفاقية الجاتس أن تراعى عملية التحرير أهداف السياسات الوطنية ومستويات التنمية فى مختلف البلاد الأعضاء سواء على المستوى القومى أو مستوى القطاعات المختلفة (مادة ١٩).

---

(١) يتضمن الجزء الثانى المتعلق بالالتزامات العامة (١٤) مادة من المادة (٢) حتى المادة (١٥) بالإضافة إلى (٣) مواد تأخذ رقما مكررا .

* تنص اتفاقية الجاتس على أنه يجب توفير المرونة المناسبة للأعضاء من البلاد النامية لفتح عدد أقل من الأنشطة الخدمية وتحرير أنماط أقل من العمليات ، والتدرج فى توسيع نطاق النفاذ الى الأسواق بما يتلاءم مع الأوضاع التنموية لهذه البلاد النامية (مادة ١٩) .

* تتيح اتفاقية الجاتس فرض شروط للوصول إلى الأسواق تسمح بزيادة مشاركة الدول النامية فى التجارة الدولية فى الخدمات ، مثل الحصول على التكنولوجيا المتطورة على أساس تجارى ، وذلك عند إتاحة نفاذ موردى الخدمات الأجانب إلى أسواق الدول النامية (مادة ١٩).

* تنص اتفاقية الجاتس على أن تتضمن المبادئ التوجيهية الخاصة بكل جولة من جولات المفاوضات المعاملة الخاصة للدول الأعضاء الأقل نمواً (مادة ١٩) .

* ان من أهداف اتفاقية الجاتس زيادة مشاركة البلاد النامية فى التجارة فى الخدمات وتوسيع صادراتها من الخدمات من خلال تعزيز قدراتها فى مجال الخدمات المحلية وكفاءتها وتنافسيتها فى جملة أمور أخرى (مقدمة اتفاقية الجاتس).

والواقع أن مدى استفادة الدول النامية والدول الأقل نمواً من هذه المزايا يتوقف على مدى تنفيذ وعلى كيفية تنفيذ هذه المعاملة الخاصة .

٢/٦ <u>فيما يتعلق بالالتزامات على الدول المتقدمة :</u>

* إنشاء نقاط اتصال فى مدى عامين من بدء نفاذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة (أول يناير ١٩٩٥) لتسهيل حصول مصدرى الخدمات فى الدول النامية على معلومات عن أسواق الخدمات فى الدول المتقدمة (مادة ٤ فقرة ٢).

* تسهيل حصول الدول النامية على التكنولوجيا اللازمة لتطوير وزيادة كفاءة أنشطة الخدمات بها وذلك على أساس تجارى (مادة ٤ فقرة ١/أ)

* تحسين إمكانيات الدول النامية فى الوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات (مادة ٤ فقرة ٢/ب) .

* تحرير أنشطة الخدمات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية (مادة ٤ فقرة ٢/جـ)

ويتم تحقيق ما ورد فى البنود (٢و٣و٤) من خلال المفاوضات بشأن تحرير الخدمات (الالتزامات المحددة). وتعطى أولوية خاصة فى تنفيذ ما ورد فى البنود الأربعة السابقة إلى الأعضاء من البلاد الأقل نموا.

ومن الواضح أيضا أن تنفيذ هذه الالتزامات يتم من خلال المفاوضات الثنائية على تحرير أنشطة الخدمات (الالتزامات المحددة). وبالتالى فان استفادة الدول النامية والأقل نموا تتوقف على مدى وكيفية تنفيذ هذه الالتزامات من قبل الدول المتقدمة.

٣/٦ فيما يتعلق بالقواعد والمبادئ العامة الأخرى (الالتزامات العامة)

١/٣/٦ معاملة الدولة الأولى بالرعاية

MOST-FAVOURED-NATION TREATMENT

تقضى اتفاقية الجاتس أن أى معاملة خاصة تمنحها دولة عضو للخدمات وموردى الخدمات لدولة عضو أخرى أو لدولة غير عضو يجب أن تمنحها فورا ودون شروط إلى جميع أعضاء الاتفاقية. ويستثنى من ذلك المزايا التى تمنحها دولة عضو للدول المجاورة لتيسير تبادل الخدمات التى تنتج وتستهلك محليا فى نطاق المناطق الحدودية المتجاورة (مادة ٢).

ويمكن للعضو أن يستمر فى الاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية اذا كان هذا الاستثناء موجودا عند بدء سريان اتفاقية الجاتس، ومنصوص عليه صراحة فى ملحق الاستثناءات الخاصة بالمادة الثانية المتعلقة بمعاملة الدولة الأكثر رعاية . ويتولى مجلس التجارة فى الخدمات مراجعة جميع الاستثناءات الممنوحة لمدة تزيد عن خمس سنوات بهدف النظر فيما إذا كانت الظروف التى دعت إلى الاستثناء ما تزال قائمة ، ولا يجوز أن تتجاوز مدة الاستثناءات عشر سنوات (مادة ٢) والملحق بشأن الاستثناءات منها.

هذا وقد تقدم عدد كبير من الدول بطلب الاستثناء من تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية تنفيذا لما ورد فى ملحق المادة الثانية، فإذا أضفنا إلى ذلك ما تتيحه اتفاقية الجاتس من استثناءات أخرى على هذا المبدأ مثلا بجداول الالتزامات المحددة كما سيأتى

ذكره ، لاتضح حجم الاستثناءات على تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية الذى يعتبر أهم مبادئ بل جوهر اتفاقية الجات.

٢/٣/٦ الشفافيـــة
TRANSPARENCY

تلزم اتفاقية الجاتس الأعضاء بنشر كل الوثائق من قوانين محلية واتفاقيات دولية والاجراءات التى تنظم كل من أنشطة الخدمات أو تؤثر فيها وإخطار مجلس التجارة فى الخدمات بأى تعديلات عليها وبالجديد منها ، وحيث يتعذر النشر يجب أن تتاح هذه المعلومات بأى طريقة أخرى (مادة ٣).

٣/٣/٦ التحرير التدريجى
PROGRESSIVE LIBERALEZATION

أقرت الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات مبدأ التدرج فى تحرير أنشطة الخدمات حيث :

- ورد فى مقدمة اتفاقية الجاتس أن إنشاء الإطار المتعدد الأطراف من المبادئ والقواعد للتجارة فى الخدمات يهدف الى زيادة حجم هذه التجارة فى ظروف من الشفافية والتحرير التدريجى ، كما يهدف هذا الإطار أيضا إلى رفع مستويات تحرير التجارة فى الخدمات تدريجيا من خلال جولات متتابعة من المفاوضات متعددة الأطراف.

- نصت اتفاقية الجاتس على دخول الأعضاء فى جولات للمفاوضات متتابعة تبدأ بعد مرور خمس سنوات كحد أقصى منذ بدء نفاذ اتفاقية المنظمة ، ودوريا بعد ذلك ، بهدف رفع مستوى التحرير تدريجيا (مادة ١٩).

٤/٣/٦ القواعد والإجراءات المحلية
DOMESTIC REGULATION

تقضى اتفاقية الجاتس بأن تكون القواعد التنظيمية والنواحى الإدارية المتعلقة بالأنشطة الخدمية التى التزم العضو بتحريرها – أى الواردة فى جداول التزاماته المحددة –

موضوعية ومناسبة، وبحيث لا تشكل حواجز تجارية، كما تقضى بضرورة وجود تنظيمات محلية تكفل التطبيق العادل والسهل لاتفاقية الجاتس. (مادة ٦ من اتفاقية الجاتس)

وفيما يتعلق بالخدمات المالية فقد سمحت اتفاقية الجاتس لأى عضو أن يتخذ الاجراءات الوقائية المناسبة بهدف حماية المستثمرين والمودعين وحقوق حملة وثائق التأمين والمكتتبين فى الأوراق المالية ولضمان سلامة واستقرار النظام المالى ، ولحماية أى شخص طبيعى أو معنوى تجاه مقدمى الخدمات المالية، بشرط عدم استخدام هذه الاجراءات للإخلال بالتزامات العضو فى اتفاقية الجاتس. كذلك سمحت اتفاقية الجاتس لأى عضو بالامتناع عن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأعمال وحسابات العملاء أو المعلومات السرية أو المعلومات الموجودة لدى الوحدات العامة والمتعلقة بالملكية (البند ٢ من ملحق الخدمات المالية).

هذا ولا تعتبر الضوابط والنظم التى يضعها الأعضاء لأسباب تتعلق بالحيطة والحذر قيودا على تحرير الخدمات ، ويجب على العضو أن يعترف بما يضعه الأعضاء الآخرون من هذه الضوابط والنظم (البند ٣ من ملحق الخدمات المالية) .

٦/٣/٥ اتفاقات تكامل أسواق العمل

LABOUR MARKETS INTEGRATION AGREEMENTS

يسمح اتفاق الجاتس للدول الأعضاء أن تبرم اتفاق للتكامل فى أسواق العمل يستثنى فيه مواطنى أطراف الاتفاق من الشروط الخاصة بالإقامة وتراخيص العمل مما يسهل استخدام العمالة وتفضيلها على العمالة فى الدول غير الأعضاء وفى الاتفاقية (مادة ٥ مكرر).

٦/٣/٦ الاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة للتجارة فى الخدمات

MONOPOLIES AND BUSINESS PRACTICES RESTRAINING COMPETITION IN SERVICES:

تلزم اتفاقية الجاتس العضو الذى لديه محتكر لخدمة ما ، أن يعمل على عدم مباشرته لنشاطه بطريقة تتعارض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والالتزامات المحددة التى قدمها. ويجوز لمجلس تجارة الخدمات طلب معلومات محددة بشأن المورد الاحتكارى للخدمة وذلك بناء على طلب العضو المتضرر من هذه الممارسات (مادة ٨). كما تعطى الاتفاقية

الحق لأى عضو متضرر من الممارسات التجارية المقيدة للتجارة فى الخدمات الدخول فى مشاورات مع العضو الآخر مورد الخدمة بهدف القضاء على هذه الممارسات وعلى أن يلتزم بالتعاون وتقديم المعلومات المناسبة (مادة ٩). ويلاحظ أنه لا توجد أى قواعد محددة لمواجهة السلبيات التى قد يؤدى إليها فتح أسواق الدول النامية للشركات الاحتكارية الضخمة المتعددة الجنسية.

٦/٣/٧ الدعم
SUBSIDIES

بالرغم من اعتراف اتفاقية الجاتس بأن للدعم أثارا مشوهة على المنافسة فى تجارة الخدمات إلا أنها لم تمنع أى دولة عضو من منح الدعم لموردى الخدمات المحليين بها، واجازت لاى عضو يتأثر سلبيا بهذا الدعم الذى يقدمه عضو آخر أن يطلب عقد مشاورات مع هذا العضو فى شأن هذا الدعم. وحددت الاتفاقية ضرورة دراسة هذه الطلبات بعناية وعلى أن يتم عقد مفاوضات متعددة الأطراف فى المستقبل فى مجال الدعم ، وأن تراعى هذه المفاوضات الدور الذى يلعبه الدعم فى برامج التنمية فى الدول النامية ، كما ينبغى أن تأخذ هذه المفاوضات فى الاعتبار حاجة الدول الأعضاء - وخاصة البلاد النامية - إلى المرونة فى هذا المجال ، ولم تحدد الاتفاقية تاريخ بدء هذه المفاوضات ولا الكيفية التى تتم بها على أن يعد فى هذا المجال برنامج عمل فى المستقبل (مادة ١٥) .

ولاشك أن السماح بتقديم دعم لكافة الأطراف يمكن أن يشكل سلبيات للدول النامية فى حالة تقديمه فى الدول المتقدمة .

٦/٣/٨ المشتريات الحكومية
GOVERNMENT PROCUREMENT

تقضى اتفاقية الجاتس بعدم خضوع المشتريات الحكومية من الخدمات بغرض الاستهلاك الذاتى لقواعد المعاملة الوطنية والنفاذ إلى الأسواق ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية ، ويتم خلال سنتين من نفاذ اتفاقية المنظمة عقد مفاوضات متعددة الأطراف بشأن المشتريات الحكومية فى مجال الخدمات (مادة ١٣) .

٦/٣/٩ المدفوعـــات والتحويـــلات
PAYMENTS & TRANSFERS

المبدأ العام هو التزام الدول الأعضاء باجراء التحويـــلات والمدفوعـــات المســـتحقة السداد مقابل عمليات جارية تتصل باستيراد الخدمات الـــــواردة فـــى التزاماتـــها المحـــددة (مادة ١١) .

ويسمح الاتفاق للدول الأعضاء أن تفرض أو تبقى على قيود على أنشطة التجـــارة فى الخدمات التى قام بتقديم التزامات محددة بشأن تحريرها بما فيها القيود على المدفوعـــات والتحويلات، وذلك فى حالة حدوث صعوبات شديدة فى ميزان المدفوعات أو صعوبـــات فـــى الأوضاع المالية الخارجية أو تهديد بوقوع هذه الصعوبات بشروط أهمـــها أن تكـــون هـــذه القيود مؤقتة، ومتمشية مع أحكام صندوق النقد الدولـــى ، وألا تمـــيز بيـــن الأعضـــاء وألا تتجاوز ما هو ضرورى لمعالجة الصعوبات... (مادة ١٢).

ومن المعروف أن الضغوط على ميزان المدفوعات فى الدول الأعضـــاء التـــى تمـــر بمرحلة التنمية الاقتصادية أو التحول الاقتصادى تتطلب استخدام قيود للحفاظ على مســـتوى من الاحتياطات الدولية لتنفيذ برامج التنمية أو التحول الاقتصادى.

٦/٣/١٠ إجراءات الوقاية الضرورية
EMERGENCY SAFEGURD MEASURES

تسمح اتفاقية الجاتس لأى دولة عضو باتخاذ إجراءات وقاية طارئة بسحب أو تعديل التزاماتها المحددة بالتحرير بعد عام واحد فقط من بدء تنفيذها ، بشرط أن يـــبرهن العضـــو لمجلس التجارة فى الخدمات أن التعديل أو الانسحاب لا يحتمل انتظار مرور الثلاث ســـنوات التى يقضى بها الاتفاق فى الأحوال العادية (مادة ١٠).

١١/٣/٦ الإعلان عن المعلومات السرية

DISCLOSURE OF CONFIDENTIAL INFORMATION

ليس فى اتفاقية الجاتس ما يفرض على أى عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدى الإعلان عنها الأضرار بالمصالح التجارية المشروعة أو بالمصلحة العامة (مادة ٣ مكرر).

١٢/٣/٦ الاستثناءات العامة

GENERAL EXCEPTIONS

لا تطبق اتفاقية الجاتس على الإجراءات الضرورية لحماية الآداب العامة ، الحياة ، صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، أو للحفاظ على النظام العام ، أو الإجراءات الضرورية لضمان احترام القوانين أو الأنظمة التى لا تتعارض مع أحكام اتفاقية الجاتس مثل تلك المتعلقة بمنع حالات الغش أو حماية البيانات الشخصية ونشرها وحماية سرية السجلات والحسابات الشخصية، مع مراعاة عدم استخدام ذلك كوسيلة لوضع قيود على التجارة فى الخدمات (مادة ١٤).

١٣/٣/٦ الاستثناءات الأمنية

SECURITY EXCEPTIONS

لا تطبق اتفاقية الجاتس على المعلومات اللازمة للحفاظ على المصالح الأمنية الأساسية أو المتصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتوريد خدمات لأغراض عسكرية (مادة ١٤ مكرر) .

٧- الالتزامات المحددة

SPECIFIC COMMITMENTS

١/٧ أساليب تقديم الخدمة : يستفاد من تعريف اتفاقية الجاتس للتجارة فى الخدمات أن هناك أربعة أساليب لتقديم الخدمة : (مادة ١)

- انتقال الخدمة عبر الحدود CROSS BORDER TRADE حيث تنتقل الخدمة دون انتقال موردها أو مستهلكها ، على سبيل المثال انتقال الخدمة من خلال شبكات المعلومات أو الأقمار الصناعية.
- الاستهلاك فى الخارج CONSUMPTION ABROAD حيث ينتقل مستهلك الخدمة إلى دولة عضو أخرى ويحصل على الخدمة من منتجها فيها ، وعلى سبيل المثال نشاط السياحة..... الخ.
- التواجد التجارى بالخارج COMMERCIAL PRESENCE ABROAD حيث ينتقل منتج الخدمة إلى دولة عضو أخرى ويقدم الخدمة من خلال تأسيس شركة أو فرع أو مكتب تمثيل .
- انتقال العمالة المؤقتة لتقديم الخدمة بالخارج TEMPORARY MOVEMENT OF NATURAL PERSONS حيث تنتقل العمالة المرتبطة بمقدم الخدمة الى دولة أخرى بصفة مؤقتة لأداء الخدمة .

٢/٧ جداول الالتزامات المحددة :

تضمنت اتفاقية الجاتس أن يرفق كل عضو فيها ببروتوكول انضمامه إلى الاتفاقية جداول التزاماته المحددة ، أى الجداول التى تتضمن أنشطة الخدمات الرئيسية والفرعية التى يلتزم بتحريرها ، والتى توضح أيضا القيود الموضوعة فى كل نشاط فيما يتعلق بمبدأ المعاملة الوطنية والقيود المسموح بها للعضو فيما يتعلق بمبدأ النفاذ إلى الأسواق والقيود الإضافية ، وذلك وفقا لكل من أساليب انتقال الخدمة الأربعة سابق الإشارة إليها. ومن الطبيعى أن يقدم كل عضو جدول التزاماته المحددة بعد الانتهاء من التفاوض حول هذا الموضوع مع الأعضاء الآخرين ، وتتم هذه المفاوضات وفقا لجداول عروض وطلبات . وتتم المفاوضات حول :

- الأنشطة الرئيسية والفرعية التى يلتزم العضو بتحريرها.
- الأسلوب الذى يوافق العضو على قيام مورد الخدمة الأجنبى تقديم الخدمة على أساسه.
- مبدأ المعاملة الوطنية حيث سمحت الاتفاقية بالتفرقة بين مورد الخدمة الأجنبى والوطنى بشرط أن يوضح ذلك فى جداول الالتزامات المحددة.

٣) وقد اعتبرت أغلب الدول المتقدمة أن اتفاقية الجاتس هـى أهـم نتـائج جولـة أورجواى بل أهم إنجازات الجات منذ بدء نشاطها فى عام ١٩٤٨ . ولاشك أن هـذه الاتفاقية لها انعكاساتها على النظام التجارى الدولى بـل إن أثرهـا يتجـاوز البعـد التجارى ويمتد إلى العلاقات الاقتصادية الدولية .

وقد عرضنا فيما سبق عدداً من النقاط التى وردت فى اتفاقية الجاتس والتى يمكـن اعتبارها سلبيات ، وأخرى يمكن أن تستفيد بها الدول النامية ، وبوجـه عـام فلاشـك أن اتفاقية الجاتس تعتبر فى مصلحة الدول المتقدمة فى المرحلة الحالية حيث تطورت أنشـطة الخدمات فيها تطوراً كبيراً بالقياس بمثيلتها فى الدول النامية. وقد استطاعت الدول الناميـة فى هذه الجولة من المفاوضات " جولة أورجواى " تحجيم الأضرار التى تقـع عليـها عـن طريق ما جاء فى الاتفاقية من بنود لمراعاة البعد التنموى فى الدول الناميـة والتـى يمكن أن تستفيد منها هذه الدول ، ومنها الدول العربية ، حيث تشكل فرصاً لدفع صادراتـها الخدمية التى يمكنها المنافسة فى الأسواق الخارجية أو لتطوير ورفع كفاءة القـدرة علـى المنافسة لأنشطة الخدمات بها. كما تسمح اتفاقية الجاتس للدول النامية الدخول فى اتفاقـات تكامل اقتصادى بما فى ذلك اتفاقات تكامل أسواق العمل بما يساهم فـى زيـادة الصـادرات الخدمية للدول أعضاء الاتفاق والى تفضيل العمالة من دول الاتفاق على العمالة من الـدول خارج الاتفاق ..... ولاشك أن استفادة الدول النامية بما ورد فى اتفاقية الجاتس من معاملـة خاصة أو التزامات على الدول المتقدمة أو قواعد ومبادئ أخرى يتوقف على مدى وكيفيـة التنفيذ. ومن المهم أن نذكر أيضا أن إقرار اتفاقية الجاتس لمبدأ التحرير التدريجى يسـاهم فى إتاحة الفرصة للدول النامية فى تطوير الأنشطة الخدمية بها قبل فتح أسواقها لمـوردى الخدمات الأجانب بشرط عدم لجوء الدول المتقدمة إلى ممارسة الضغوط على الدول الناميـة للاسراع بفتح أسواقهـا أمـام موردى الخدمات الأجانب فى أنشـطة الخدمـات التـى لا تستطيع مواجهة المنافسة فيها.

وفى النهاية نذكر أن تحرير تجارة السلع خضعت لثمانية جولات للمفاوضـات، وأن الجولة الثامنة " جولة أورجواى" هى الجولة الأولى التى يتم فيها التفـاوض حـول تحريـر تجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية ، سيتلوها جولات أخرى للمفاوضـات أولـها خـلال خمس سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية ، وأنه يمكن للدول أعضاء الجاتس منفردة أو بالاتفـاق مع دول أخرى تحسين عروضها حتى انعقاد الجولة القادمة.

القاهرة فى مايو ١٩٩٨

- الالتزامات الإضافية حيث سمحت الاتفاقية للدولة العضو التفاوض حول تضمين جداول التزاماتها المحددة قيودا أخرى بما فيها المتصلة بالمؤهلات والتراخيص.
- مبدأ النفاذ الى الأسواق ، الأصل هو تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، اى المساواة فى المعاملة لكافة الخدمات وموردى الخدمات الأجانب. وقد سمحت الاتفاقية بتضمين جداول الالتزامات المحددة قيود على مبدأ النفاذ إلى الأسواق فى حدود القيود الستة التى نصت عليها المادة (١٦) ونوجزها فيما يلى :

.. قيود على عدد موردى الخدمات فى شكل حصص أو اشتراط أن تحدد الدولة مدى حاجة السوق المحلى إلى الخدمة.

.. قيود على قيمة التعامل أو الأصول.

.. وضع حد أقصى على حجم العمليات أو الإنتاج الخدمى.

.. قيود تتعلق بحجم العمالة الأجنبية.

.. قيود تتعلق بالشكل القانونى أو التنظيمى لمورد الخدمة.

.. قيود تتعلق بحجم مشاركة رأس المال الأجنبى.

٣/٧ <u>تمديد مفاوضات الخدمات المالية :</u>

تم تمديد المفاوضات فى عدد من أنشطة الخدمات وهى الخدمات المالية والاتصالات والنقل البحرى وانتقال العمالة ، وذلك بعد أن انتهت جولة أورجواى على مستوى المفاوضيين فى ١٩٩٣/١٢/١٥ وعلى المستوى الرسمى فى ١٩٩٤/٤/١٥ . وقد تم تمديد مفاوضات الخدمات المالية عدة مرات حتى أواخر يوليه ١٩٩٥ وذلك لتحسين العروض المقدمة من الدول الأعضاء، حيث أشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الدول الأعضاء وبصفة خاصة الدول النامية لم تحرر أسواق الخدمات المالية بها بالدرجة المناسبة . وفى ١٩٩٥/٧/٢٨ تم التوصل إلى البروتوكول الثانى المؤقت للخدمات المالية بدون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية .

وفيما يلى ايجاز لأهم سمات هذا المناخ الدولى وانعكاساته على المفاوضات ونتائجها :

ان مفاوضات جولة أورجواى ومنذ بدايتها تمت والعالم كله يتكلم لغة اقتصادية واحدة هى لغة التحرير الاقتصادى والديمقراطية والتعددية الحزبية... الخ حيث بدأت المفاوضات فى سبتمبر ١٩٨٦ . وفى بداية هذا العام ١٩٨٦ تبنى الاتحاد السوفيتى أفكار جورباتشوف عن البيريسترويكا أى اعادة البناء حيث أعلن التغيير الجذرى فى السياسة الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى إلى اقتصاديات السوق... الخ. وتلاحقت الأحداث بعد ذلك بصورة عميقة وسريعة ولحقت به كل دول شرق أوروبا فى نفس الاتجاه. ومعنى ماسبق أنه ولأول مرة تتم المفاوضات فى اطار الجات وقد اكتسبت مبادئها وقواعدها الصفة العالمية.

ان مفاوضات جولة أورجواى قد تمت ولغة المصلحة الاقتصادية تسود كل من دول العالم المختلفة بديلا عن المبادئ الأيديولوجية، حيث أنه من أهم نتائج قمة مالطة عام ١٩٨٩ بين رئيسى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى أن أصبح الاقتصاد يحتل المكان الأول فى الاعتبار فى سياسات الدول المختلفة بعد أن توقفت الحرب الباردة وتجمد سباق التسلح... والاتفاق على قيام تعاون اقتصادى بين الشرق الشمالى والغرب الشمالى ... ومعنى ما سبق سعى كل دولة خلال مفاوضات جولة اورجواى لتحقيق مصلحتها الاقتصادية. وبالتالى اختلفت المواقف وكان اللجوء الى الحلول التوفيقية أمرا ضروريا، كما اختلفت المنافع التى حصلت عليها كل دولة والالتزامات التى تحملتها نتيجة المفاوضات ، كذلك كان من نتائج توقف الحرب الباردة ظهور ما يسمى بالحروب الاقتصادية، وكانت هناك خشية من زيادة حدتها إذا فشلت المفاوضات.

ان مفاوضات جولة أورجواى ومنذ بدايتها وجميع دول العالم تشكو بدرجات مختلفة من الركود الاقتصادى والبطالة... الخ. لذلك كان الاهتمام بإنهاء الجولة فى أقرب وقت بنجاح خاصة بعد عدم نجاح مؤتمر بروكسل فى ديسمبر ١٩٩٠ كما سبقت الإشارة ، حيث كان يخشى أن يؤدى فشل الجولة الى تعميق الانكماش وتدنى النشاط الاقتصادى وزيادة حجم البطالة نتيجة زيادة حدة النزاعات الاقتصادية.

وفى ١٠ أبريل ١٩٩٧ تم استئناف المفاوضات حول الخدمات المالية فى منظمة التجارة العالمية فى جنيف تنفيذا لما جاء بالإعلان الوزارى الصادر عن المؤتمر الوزارى الأول الذى عقد فى سنغافورة باستكمال المفاوضات فى مجال تحرير التجارة فى الخدمات المالية لتحسين العروض . وقد انتهت هذه المفاوضات فى ١٩٩٧/١٢/١٢ بالتوصل إلى البروتوكول الخامس للخدمات المالية ، بعد أن قامت (٧٠) دولة تمثل نحو (٩٠ %) من حجم السوق العالمى بتحسين عروضها ، وسيدخل البروتوكول الخامس للخدمات المالية حيز التنفيذ فى ١٩٩٩/٢/٢٨ على أن تقوم الدول الأعضاء خلال الفترة من ١٩٩٧/١٢/١٢ حتى ١٩٩٩/١/٢٩ باتخاذ إجراءات التصديق طبقا لما هو مقنن فى كل دولة ، واخطار منظمة التجارة العالمية رسميا بالرأى فى قبول أو عدم قبول البروتوكول. وفى حالة عدم أخطار جميع الدول بقبول البروتوكول ، تجتمع الدول التى أخطرت بالقبول لإبداء الرأى فى دخول أو عدم دخول البروتوكول حيز التنفيذ .

ثالثا : تقويم الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات

١) إن من أهم ما يميز الجولة الثامنة للمفاوضات فى إطار الجات ١٩٩٤ - وهى جولة أورجواى - عن جولات المفاوضات السابقة هو أن نتائج جولة أورجواى اعتبرت حزمة واحدة ؛ إما أن يتم الموافقة على الانضمام إليها كلها أو رفضها كلها . وكان لذلك أثره على المفاوضات بصفة خاصة من حيث اللجوء الى الحلول التوفيقية. وعلى سبيل المثال فقد قبل عدد من الدول المتقدمة إدخال موضوع الزراعة (أساسا المجموعة الأوروبية) وموضوع المنسوجات والملابس الجاهزة (أساسا الولايات المتحدة الأمريكية) فى مفاوضات جولة أورجواى مقابل إدخال موضوع تحرير تجارة الخدمات وبصفة خاصة الخدمات المالية.

٢) لابد أيضا حين تقييم اتفاقية الجات ١٩٩٤ وكذلك اتفاقية الجاتس أن نأخذ فى الاعتبار المناخ الدولى الذى تمت فى إطاره المفاوضات وكان له انعكاس على المفاوضات ونتائجها.